

التغيرات الوظيفية للجزاء الدولي الميثاقي بعد الحرب الباردة
Functional changes of international charter sanctions
after the Cold War

عطية عمران Omrane attia
كلية الحقوق جامعة زيان عاشور الجلفة
a.omrane@univ-djelfa.dz
أ.د. ناصر كتاب keteb Nacer
كلية الحقوق سعيد حمدين، الجزائر 1
n.keteb@univ-alger.dz

تاريخ النشر: 2024/12/ 31

تاريخ القبول: 2024/10/ 26

تاريخ الاستلام: 2024/10/ 01

ملخص:

إن اكتمال أي بنية نظام قانوني ونجاحه يستلزم تزويده بجزاء فعال ومعاصر يواكب المستجدات والتغيرات التي تلحق البيئة السياسية الدولية، وانتهاء الحرب الباردة أفضى إلى ظهور موضوعات جديدة على الساحة الدولية كالإرهاب، و حقوق الإنسان، وإحلال الديمقراطية، والسباق على التسلح النووي، كلها متغيرات كان لها الأثر على أداء مجلس الأمن بصفته الجهاز المنوط به الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، الأمر الذي إبان من خلال الممارسة الدولية للسياسية الجزائية عن توظيف الجزاء الدولي الميثاقي في حقيقته خدمة مصالح وأهداف الدول الكبرى.

Abstract:

The completion and success of any legal system requires providing it with an effective and contemporary sanction that keeps pace with the developments and changes affecting the international political environment. The end of the Cold War led to the emergence of new issues on the international scene, such as terrorism, human rights, the establishment of democracy, and the race for nuclear arms. All of these variables had an impact on the performance of the Security Council as the body entrusted with maintaining international peace and security, which was demonstrated through International Criminal Policy on the use of international charter penalties in practice reality to serve the interests and goals of major powers

Keywords: keywords; keywords; keywords; keywords; keywords.

مقدمة:

شهد النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة تغيراً جذرياً في موازين القوى وبرزت حقائق ووقائع جديدة ومتلاحقة راحت تأخذ مكانتها في الواقع الدولي المستجد، خاصة منذ التأسيس لنظام عالمي جديد بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، وغزو العراق للكويت، فكان منوطاً بالأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وإعادة التوازن إلى نصابهما، والانتقال بهما من المفهوم التقليدي إلى المفهوم المعاصر الذي يتلاءم والتغيرات الدولية الجديدة التي برزت على الساحة الدولية، كالإرهاب، وانتشار الأسلحة النووية، واحترام حقوق الإنسان، إحلال الديمقراطية، وكبح جماح منظمة الأمم المتحدة لمواجهة هذه التغيرات استخدمت الجزاء الدولي الميثاق، باعتبار أن الجزاء الدولي ركيزة أساسية في أي نظام قانوني، وعامل من عوامل فعالية أي تنظيم قانوني، ويتيح للأمم المتحدة تحقيق غاياتها وأهدافها، وغيابه يجعل من قواعده وأحكامه عديمة الأثر. وهذا يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

- فيم تم توظيف الجزاء الدولي الصادر عن مجلس الأمن بعد نهاية الحرب الباردة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نستخدم المنهج الوصفي التحليلي وذلك في محورين:

- المحور الأول: متغيرات الواقع الدولي بعد الحرب الباردة

- المحور الثاني: مجالات توظيف الجزاء الدولي الميثاق بعد الحرب الباردة

المحور الأول: متغيرات الواقع الدولي بعد الحرب الباردة

لقد أدت التحولات التي طرأت بعد نهاية الحرب الباردة وانتهاء القطبية الثنائية إلى التأثير على بنية النسق العالمي، وعلى العلاقات الدولية، وعلى عمل المنظمات العالمية خاصة منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية وتحديد مجلس الأمن، وتتمثل هذه المتغيرات التي أصابت الحياة الدولية في:

أولاً- انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم

نستعرض المتغير الأول الذي أصاب البيئة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه، لتمهد لبروز قيادة عالمية جديدة

1- انهيار الاتحاد السوفياتي

شكل تفكك الاتحاد السوفياتي بمكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال حقبة الثمانينات من القرن الماضي، وبسرعة فائقة، وبشكل سلمي، مفاجأة لم يكن يتوقعها أكثر المتشائمين لواقع هذا النظام ومسيرته التي انطلقت عام 1917. وقد بدأ الرئيس السوفياتي غورباتشوف، بعد توليه السلطة عام 1985، متحمساً لتحقيق إنجازات كبيرة على صعيد تحديث علاقات الاتحاد السوفياتي في العالم بهدف التفرغ لتسوية الأوضاع الداخلية المتهاوية. ومن أجل تحقيق ذلك انتهج دولياً سياسة الابتعاد عن القوة العسكرية وتوازن الرعب النووي والاتجاه نحو سياسة المنافسة في المصالح. ولهذا الغاية أقدم من جانب واحد صيف عام 1985، بعد انعقاد قمة جنيف في تشرين الثاني 1985 بين رئيسي - الولايات المتحدة (ريغان) والاتحاد السوفياتي (غورباتشوف) على إيقاف التجارب النووية السوفياتية، وتجارب الأسلحة المضادة للأقمار الاصطناعية، أملاً منه بإيجاد مناخ إيجابي لخفض التوتر العسكري مع المعسكر الغربي. وقد شهدت سياسته المفتوحة على العالم الغربي محطات رئيسية طوال خمسة أعوام، أفضت لتفكك الاتحاد السوفياتي وسرعت في اختفاء الثنائية القطبية وتكريس نشأة النظام العالمي الجديد بزعامة أحادية.¹

وعلى هذا، أقدم الاتحاد السوفياتي على خطواته التراجعية أمام الولايات المتحدة الأمريكية. فأوقف لفترة زمنية محددة تجاربه النووية المعروفة بـ (الموراتوريوم) بدون أن توقف الولايات المتحدة برنامجها للدفاع الاستراتيجي، أو برنامج حرب النجوم، لتتفرط بعد

ذلك سبحة فشل سياسة القمة، ولم يحصد منها غورباتشوف إلا الفشل... حتى جاء موعد قمة مالطا في كانون الأول 1989 ، ليعلن غورباتشوف ومعه بوش في نهايتها، انتهاء حقبة الحرب الباردة وبدء عهد جديد من العلاقات السوفيتية الأمريكية. إن إعلان نهاية الحرب الباردة قضي على القطبية الثنائية.. ليعود صراع المصالح.. صراع في سبيل الهيمنة العالمية التي أعطت صفة العولة. بعد أن زال الاتحاد السوفيتي وأقيمت روسيا الاتحادية بديلاً عنه²

2- ثبات انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم

في بداية التحول الشامل الذي طرأ على المجتمع الدولي في بداية انهيار الاتحاد السوفيتي، القطب المزمع الذي كان والولايات المتحدة الأمريكية يكونان التوازن الدولي للنظام الدولي الليالطي المؤسس على قطبين تدور بقية الدول في فلكهما، نفوذهما وتأثيرهما المباشر والغير مباشر. وبعد حرب الخليج الثانية، التي أوضحت تقريباً، وبشكل ما، ما سيكون عليه النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، والذي ستكتمل ملامحه ويتضح مفهومه الحقيقي بعد حرب الخليج الثالثة في مارس 2003 على يد الرئيس الأمريكي بوش الابن بعد أن بدأ في تأسيسه الرئيس بوش الأب في بداية التسعينيات³

وكشف التصدي الناجح والسريع للمسألة العراقية الكويتية عن تحقق الزعامة الأحادية للنظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي قادت التحالف الدولي العسكري لتحرير الكويت تطبيقاً لقرارات مجلس الأمن. وهذا النجاح في معالجة المسألة العراقية الكويتية حفز زعيمة العالم الجديد ودول النسق الدولي الغربي على مراجعة مضامين السياسة الدولية الجزائية التقليدية السائدة منذ عام 1945، وإعادة صياغة مقوماتها وفقاً للمعايير تطبيقية تتلاءم مع عالم ما بعد انتهاء القطبية الثنائية⁴.

وبمرور الوقت سيطرت الولايات المتحدة على أدوات وآليات السياسة العالمية ومنها الأمم المتحدة، وفي ظل هيمنة القطب الواحد تطورت قواعد المشروعية الدولية في إطار نظام دولي شاب قواعده وأساسه ومبادئه الغموض وعدم الوضوح، بفضل أن نطلق عليه النظام الدولي لعالم ما بعد الحرب الباردة، وقد انعكس ذلك على أولويات العمل الأممي الجماعي، وترتيب أهمية الأزمات والصراعات الدولية وفقاً لمدى مساهماتها بمصلحة القوة الجديدة المهيمنة على النظام الدولي، مما أدى إلى تراجع العديد من الصراعات إلى مراتب دنيا من حيث الاهتمام الدولي محلها⁵

ثانياً- توسع مفهوم السلم والأمن الدوليين

إن نهاية الحرب الباردة أسست لعالم جديدة وموضوعات و مفاهيم جديدة ، كان لها الأثر الكبير على محددات الجزء الدولي الميثاق، وهي:

1- عالمية حقوق الإنسان

تهدف جميع التشريعات الوضعية بمسمياتها المختلفة، سواء أكانت وطنية أم دولية إلى حماية حقوق الإنسان وجعل الميثاق الأممي من مقاصده إنقاذ «الأجيال المقبلة من ويلات الحرب...». وبخلاف ذلك لم يتضمن الميثاق نصواً واضحة ومحددة بهذا الخصوص، بل اكتفى بالتأكيد على تعزيز واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع من دون تمييز بسبب الأصل أو الجنس أو اللغة أو الدين (المادة 1/3).

وبعد انتهاء الحرب الباردة بدأ الاهتمام العالمي بمفهوم حقوق الإنسان، وذلك نظراً للتحولات العميقة التي شهدتها النظام الدولي، والذي انعكس بشكل واضح على مضمون هذا المفهوم ، ولعل نقطة التحول في فاعلية الأمم المتحدة في مجال حماية حقوق الإنسان كانت نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي جعل الأمم المتحدة تحابه سلسلة من التحديات بالنسبة لدورها المتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين، كما برزت المشكلات المترتبة على التفكك الداخلي للدول والصراع العرقي والحرب الأهلية⁶

2- انتشار ظاهرة الإرهاب الدولي

3- انتشار الديمقراطية

4- السباق على التسلح النووي

فقد أدى تفكك الدولة السوفيتية إلى توزيع تركتها من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل بين العديد من الدويلات الناشئة التي تعاني من ضغوط مشكلات اقتصادية طاحنة، وتحتاج إلى دعم اقتصادي كبير حتى تتمكن من بناء نهضتها، ومن المشاركة الفاعلة كأعضاء جدد في جماعة الدول. ومن هنا فقد سرت المخاوف بشكل متزايد من أن تضطر هذه الدويلات السوفيتية المستقلة، تحت ضغط الحاجة، إلى مبادلة ما في حوزتها من أسلحة الدمار الشامل بالأموال التي هي في أمس الاحتياج إليها، ولا سيما في ظل تطلع العديد من دول العالم الثالث - المتمردة على الهيمنة الأمريكية والساعية إلى التعديل في الأوضاع القائمة - إلى الحصول على هذه النوعية المتطورة من الأسلحة، دعماً لقدراتها العسكرية على المستويين المحلي والإقليمي (إيران مثلاً)¹⁴

ثالثاً- انتشار النزاعات الداخلية وتدويلها

إن تفكك الاتحاد السوفياتي و التحول نحو نظام عالمي جديد، كان له الأثر الكبير على الأنظمة التي كانت تنتهج الاشتراكية بتفتتها و انتشار النزاعات الداخلية

1- ظاهرة انقسام الدول وعدم الاستقرار السياسي

أثارت نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي نزعتين أساسيتين هما: النزعة الشمولية والنزعة التجزئية، فالأولى تبحث عن نظام يعيد هيكلية العالم بحيث يتم تشكيل مجموعات اقتصادية كبرى؛ نتيجة لدوافع اقتصادية تعمل على توحيد الطبقات الرأسمالية العليا في معظم دول العالم تحت قيادة واحدة، وتنتهي وظيفة الدولة لمصلحة فاعل عالمي فوق الدولة، أو كتلة إقليمية تسير نحو الاندماج أو كتل إقليمية كبيرة تسير تحت قيادة مؤسسة جديدة تتمثل في مؤتمرات الدول الصناعية الثمانية. أما الثانية فتعمل على تفكيك الدول الأكثر هشاشة وتفتيتها¹⁵

كما أنها تميزت بتحول كبير في مصادر تهديد السلم والأمن الدوليين، فلم تعد الحروب الدولية، سواء بين الدولتين العظميتين أو بين الدول الأخرى المرتبطة بهما، أو الحروب بين الدول خارج نطاق نفوذها أو تهديدات استخدام السلاح النووي - هي مصدر التهديد الأساسي للسلم والأمن الدوليين كما كانت عليه إبان فترة الحرب الباردة، بل حدث تحول كبير صوب تزايد الحروب داخل الدول إما على أسس سياسية وصراعات على السلطة، أو على أسس عرقية أو ظهور القوميات وتطلعها للانفصال وتكوين كيانات سياسية خاصة بها. وبالرغم من أن هذه الأنماط الجديدة من الحروب كانت موجودة في فترة الحرب الباردة فإنها كانت كامنة ولم تبرز نتيجة لهيكل النظام الدولي الثنائي القطبية خاصة في فترة السبعينيات من القرن الماضي¹⁶.

2- تدويل النزاعات الداخلية

إن من أهم آثار انتهاء الحرب الباردة هو تغيير النظرة إلى مصادر تهديد السلم والأمن الدوليين بحيث لم تعد قاصرة على النزاعات الدولية، بل برز إلى وجود مصدر آخر لتهديد السلم والأمن الدوليين وهي النزاعات الداخلية، مما أدى إلى ازدياد حالات تدويل المجلس للنزاعات الداخلية من خلال توسيع مفهوم حفظ السلم والأمن الدوليين وانحسار فكرة النطاق المحجوز لسيادة الدولة¹⁷. و أدى النظام الدولي الحالي إلى تنامي ظاهرة النزاعات المسلحة المدولة، التي كان أهم عامل أثر في ظهورها التدخل الأجنبي العسكري سواء بشكل واضح أو بشكل مستتر و سواء عن طريق دولة واحدة فاعلة أو عن طريق هيئات دولية كهيئة الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية أو الأحلاف العسكرية و يلاحظ انتشار هذا الأمر بشكل واسع في النزاعات المسلحة داخل القارة الإفريقية حيث يتم استغلال الاختلاف الاثني و التعصب القبلي و انتشار الآفات الاجتماعية في الدول التي ينشب فيها النزاع المسلح الداخلي حتى يتم التدخل العسكري باسم حماية السلم والأمن الدوليين أو الأمن الجماعي أو على أساس أن هناك تقارير رصدت انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني¹⁸.

ومن ناحية أخرى فإن التوسع في مفهوم حفظ السلم والأمن الدوليين أدى بدوره إلى توسيع السلطة التقديرية للمجلس في تحديد ما يهدد السلم والأمن الدوليين. وبالتالي ازدياد تدخله في النزاعات الداخلية تحت مسميات جديدة مثل التدخل للاعتبارات الإنسانية وحماية حقوق الإنسان وحق تقرير المصير وتحقيق الديمقراطية وتشكيل المحاكم الجنائية الدولية لمحكمة مرتكبي جرائم الحرب وغيرها، وهو ما يعكس تحولا جذريا في مصادر تهديد السلم والأمن الدوليين). مما أعطى للمجلس مبررات كثيرة يستند عليها لتدويل النزاعات الداخلية عبر الوسائل التي يمتلكها¹⁹.

المحور الثاني: مجالات توظيف الجزاء الدولي الميثاقي بعد الحرب الباردة

في ظل النظام العالمي الجديد الذي تترعمه الولايات المتحدة الأمريكية، وتحاول تدعيم أسسه للإبقاء عليه، تقوم الولايات المتحدة باستخدام أساليب ووسائل غير أخلاقية تتنافى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي العام بمهدف الضغط على أعضاء مجلس الأمن للحصول على الأصوات اللازمة لاستصدار قرار معين، أو للحيلولة دون إصداره، أو استخدام حقها في النقض لمنع إصدار قرار معين في حالة فشلها في تحشيد الأصوات ضده - لا يتناسب مع مصالحها الخاصة أو مصالح أحد حلفائها . وتقوم الولايات المتحدة باستخدام هذه الوسائل بالتدرج وحسب ما تقتضيه الحاجة، وعلى الشكل الآتي²⁰:

استندت الأمم المتحدة منذ تأسيسها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية على وجود إطار قانوني ينظم عملية فرض الجزاءات الدولية ، وذلك للحيلولة دون نشوب حروب جديدة، واعتبرت ضمن التدابير المضادة في القانون الدولي العام للتأثير في سلوكيات الدول القومية لجعلها أكثر التزاما بالقانون الدولي، وارتبطت شرعية تطبيق الجزاءات بوجود شروط لفرضها ومراجعتها ، والاعتراف بطابعها الاستثنائي في العلاقات الدولية ، ومن ثم تم النظر إلى "العقوبات الدولية" Sanctions ، على أنها مجرد وسيلة "التصحيح المسار" وليست هدفا في حد ذاتها ، وتحولت كـ " أداة تستخدمها الدول أو المنظمات الدولية لإقناع حكومة معينة أو مجموعة من الحكومات بتغيير سياستها عن طريق تقييد التجارة أو الاستثمار أو أي نشاط تجاري آخر ".²¹

أولاً- توظيف الجزاء الدولي الميثاقي للتدخل في الشؤون الداخلية للدول

نستعرض مفهوم التدخل الدولي الإنساني، ثم التعرف على توظيف الدول الكبرى الجزاء الدولي للتدخل في الشؤون الداخلية للدول

1- مفهوم التدخل الدولي

التدخل الإنساني، بصفة عامة ، هو ضغط قسري، اقتصادي أو عسكري، تمارسه المجموعة الدولية على دولة ما بقصد إلزامها بعمل أو الامتناع عن عمل لوقف ممارساتها التعسفية بحق رعاياها أو المقيمين على أرضها، أو العدول عن اضطهاد للأقليات على أساس اثني أو للجماعات على أساس ديني أو سياسي. أما وعمليات التدخل الإنساني التي تنفذ إثر حصول الكوارث الطبيعية زلازل أو أعاصير) لا تُصنف في خانة التدخل الإنساني القسري، بل في خانة الضرورة أو التعاون الإنساني. وتخرج من هذه العمليات المهام الإنسانية والاجتماعية والسياسية التي تكلف بها قوات السلام الدولية بموجب قرارات دولية صادرة عن مجلس الأمن بموجب الفصل السادس من الميثاق، لأنها تعد من التدابير غير القسرية في الدولة المضيفة²².

أما عن شرعيته فإنه أنصاره يؤسسون طرحهم على أساس أن التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية لا يتعارض مع منطوق نص المادة (2 فقرة 4). فقد نصت هذه المادة على حظر التهديد باستعمال القوة واستخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أية وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة. بمفهوم المخالفة، فإنه يحق للدول، منفردة أو مجتمعة، استخدام القوة ضد دولة أخرى إذا لم يترتب على ذلك المساس بسيادتها الإقليمية أو باستقلالها السياسي وعدم التعارض مع مقاصد الأمم المتحدة، و لا يهدف إلى تغيير حدود الدولة ذلك يرى البـ المتدخل في شئونها أو اكتساب إقليمها أو جزء منه ، كما أنه ليس فيه مساس باستقلالها السياسي لأنه لا يسعى إلى فرض هيمنة سياسية عليها²³.

2- توظيف الدول الكبرى الجزء الدولي للتدخل في الشؤون الداخلية للدول

وباستقراء حالات الجزء التي قررها مجلس الأمن لأسباب إنسانية يتبين أنها محض نفعية وتتناسب مع الإرادة السياسية للدول دائمة العضوية وأكثر تحديداً مع إرادة الولايات المتحدة الأميركية. إذ كيف تكون الحماية الإنسانية واجبة لأكراد العراق من حكومتهم الوطنية لأسباب إنسانية ومحرمة على الأكراد أنفسهم من التدخل العسكري ضدهم في جهات أخرى، وهل الإنسان في تيمور الشرقية بحاجة لحماية حقوقه وبناء دولته ومكتسباته السياسية بسرعة فائقة، بينما ذلك مستبعد عن الإنسان الفلسطيني الذي اغتصبت أرضه بقرار من الشرعية الدولية، وترتكب بحق كل أنواع الجرائم الدولية دون أن يصدر أي قرار إدانة أو تجريم عن مجلس الأمن للمحتل الإسرائيلي؟ ولماذا لم تتدخل الولايات المتحدة الأميركية ودول حلف الأطلسي، وحتى مجلس الأمن، عسكرياً لوقف مذابح الإبادة البشرية في رواندا عام 1994، المرتكبة تحت نظر أديعاء الإنسانية؟

و في أزمة هاييتي 1990 فرض مجلس الأمن جزاءات على الانقلابيين بفرض حظر تجاري شامل وحظر تصدير الأسلحة ومعدات الطائرات وقطع الغيار، ليتم بعدها التدخل الأمريكي في هاييتي 19/09/1994 بموجب تفويض من مجلس الأمن الدولي، ولـم يكن المبرر وجود تهديد للسلم والأمن الدوليين، وإنما لما ذكرته مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة في ذلك الوقت مادلين أولبريت " من أجل العمل على استعادة الديمقراطية "، ولم يكن الهدف الحقيقي من وراء التدخل الأمريكي هو إعادة الرئيس المنتخب جان برتراند أرستيد إلى كرسي الرئاسة، وإنما كانت الضغوط القادمة من ولاية فلوريدا الأمريكية تدفع في كل اتجاه وذلك لوقف تدفق اللاجئين من هاييتي إلى شواطئ تلك الولاية الأمريكية²⁴

ثانياً- التوظيف السياسي للجزء الدولي الميثاقي

الواضح أن خلفية النزاع الليبي الغربي يتمثل في خلفية تاريخية من اختلاف المصالح وتعارض التوجهات السياسية، ومنذ صدور قرارات مجلس الأمن الخاصة بالنزاع الليبي الغربي وفرض جزاءات ضد ليبيا وهي القرارات أرقام 731 الصادر في 1992/01/21، 748 الصادر في 1992/03/31، 883 الصادر في 1993/11/10، وهي تثير الكثير من الشكوك حول شرعيتها، ويتضح من استعراض معظم الدراسات الفقهية التي أجريت حول هذه المشكلة أن آراء فقهاء القانون الدولي تتجه نحو عدم مشروعية تلك العقوبات والتي فرضت بموجب القرارات السابقة ضد ليبيا²⁵

وأصدر فيها مجلس الأمن قراراته وفقاً لأحكام الفصل السابع، وفرض حصاراً اقتصادياً دام قرابة السبع سنوات، واعتبر هذه القضية تمس الأمن والسلم الدوليين، وقد كانت هذه القرارات نتاج سياسة اتبعتها الدول دائمة العضوية تجاه القضايا العربية في حين تصدر القرارات المتعلقة بالنزاع العربي الإسرائيلي وفقاً للفصل السادس، ويتضح لنا من ذلك أن قرارات الجزاءات الاقتصادية التي يصدرها مجلس الأمن تعبر عن إرادة الدول الخمس دائمة العضوية التي تسعى إلى تحقيق مصالحها عن طريق إصدار هذه القرارات، أو تخدم مصالحها في المستقبل²⁶

ومن ناحية ثانية فإن خروج العراق منتصراً من حربه مع إيران، وبروز دوره في المجال العربي القومي، وثقله في الدفاع عن القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، جعل من واشنطن والغرب وإسرائيل تشعر بأن النظام العراقي بوضعه الحالي أصبح يشكل خطراً على أمنها وأمن إسرائيل، ومن ثم يجب محاولة تدمير قوته العسكرية، وتدمير نفوذه السياسي في محيطه العربي، وبعدها فرض تسوية على الشعب الفلسطيني بشروط إسرائيلية - أميركية²⁷

وظهر ذلك في تبني مجلس الأمن تجاه العراق سياسة جزائية متشددة فور احتلاله للكويت. وهذه السياسة الجزائية الفورية لمجلس الأمن تمثلت بإصداره ثلاثة عشر قراراً متلاحقاً، أفضت إلى تحرير الكويت بتاريخ 25/2/1991. أما السياسة الجزائية التي انتهجها المجلس بعد تحرير الكويت، فتميزت بأنها جاءت عاكسة لإستراتيجية الزعامة الأحادية الأمريكية وأهدافها في العراق من ناحية،

واتسمت بصياغتها العمومية وغموض فقراتها التقريرية، من ناحية ثانية. وسمحت الصياغة العامة والغموض في الفقرات التقريرية لقرارات مجلس الأمن للدول الثلاث أمريكا بريطانيا وفرنسا بتجاوز مضامينها بداية (1991) - (2002)، ومهدت فعلياً للدولتين الأمريكية والبريطانية لاحقاً لاحتلال العراق كاملاً عام 2003²⁸

ثالثاً- توظيف الجزء الدولي الميثاقي لتعزيز هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية

وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، استباح البعض استخدام القوة العسكرية ضد الدول الصغيرة في حالة امتلاكها لأسلحة نووية، وهو ما عبر عنه السيد "ليس أسبي" رئيس لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب الأمريكي، فقد طالب خلال شهر فبراير/ شباط 1992 بتوجيه ضربات عسكرية لأي دولة صغيرة معادية، إذا لم تكن هناك طريقة أخرى لمنعها من تطوير الأسلحة النووية، وأكد على أنه من الضروري أن تشن بلده هجمات عسكرية غير نووية لتدمير المنشآت الخاصة بتطوير الأسلحة النووية في البلدان المعادية، إذا فشلت جميع الجهود الأخرى في وقف هذه العملية.

وارتبطت مقدمات الحرب الشاملة ضد العراق 2002، على مستوى التفسير الرسمي على الأقل، والدول الأعضاء بالأزمات المتعاقبة التي لازمت قضية نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، وإن ثبت فيما بعد أن هذه القضية كانت وهمية في مجملها، وأن الحرب ضد العراق ترجع في حقيقتها إلى رغبة الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى المتحالفة معها في تغيير نظام الحكم القائم في العراق، واستبداله بنظام آخر يكن أكثر استجابة لرؤية الولايات المتحدة للنظام الإقليمي الجديد الذي تريد له أن يكرس هيمنتها على المنطقة في سياق هيمنتها على العالم²⁹.

وهدفت الجزاءات المفروضة على إيران من قبل مجلس الأمن إلى وضع حد للقدرات النووية الإيرانية التي روّجت أطراف دولية لمخالفتها لالتزاماتها وفقاً لمعاهدة عدم انتشار السلاح النووي (NPT) والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذه العقوبات لا يمكن الفصل بين وصولها إلى المرحلة الدولية، وما مرت به علاقة إيران ببعض الدول، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فالتوتر في العلاقات بدأ يتصاعد بين البلدين منذ الثمانينات، على أثر اتهامات أمريكية بالتورط الإيراني بعدة حوادث؛ أبرزها الوقوف وراء تفجير قاعدة عسكرية بحرية في بيروت عام 1983، وهو ما أسفر عن إدراجها في العام التالي 1984 على ما يُعرف باسم (لائحة الدول الراعية للإرهاب)³⁰

وبصفة عامة يمكن القول بأن التحولات الجذرية التي طرأت على صورة توزيع القوة على مستوى النسق العالمي، قد استلزمت من الولايات المتحدة الأمريكية أن تعيد ترتيب الأوضاع الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة على مقتضى أهدافها الاستراتيجية ومصالحها الحيوية، وذلك بهدف تكريس زعامتها أو قيادتها للنسق العالمي، إذ لم يعد في مقدور الولايات المتحدة الأمريكية أن تستند إلى القوة العسكرية المجردة وحدها في فرض هيمنتها على العالم، أو لضمان استمرارية قيادتها للدول الكبرى في أوروبا الغربية واليابان، ولا سيما بعد زوال الخطر السوفيتي، بكل ما كان يمثله ذلك بالنسبة إليها من مسؤوليات دولية جسيمة لا طاقة لها بها³¹.

وهكذا يتضح أن هدف الولايات المتحدة الأمريكية الحقيقي، لم يكن إرساء قواعد نظام دولي حقيقي تتسم بالشرعية أو بالقبول الدولي العام، بحيث يتم تطبيقها وفقاً لمعايير العدالة والمساواة، وإنما كانت تستهدف فرض معايير دولية مفصلة على مقاييس المصلحة الأمريكية، بحيث تكون معايير فضفاضة مطاطة تتسم بالمرونة أو اللبونة على نحو ييسر تكيفها وفق المصلحة الأمريكية في كل حالة على حدة، مما يمكن من تطبيق تلك القواعد حيناً أو تفادي تطبيقها أحياناً أخرى. ولعل في ذلك ما يسقط الركن الأساسي لمفهوم النظام بمدلوله الحق، والمتمثل في عمومية قواعد النظام والمساواة في تطبيقها على الحالات المتشابهة كافة، الأمر الذي أفسح المجال بعد ذلك للحديث عن "ازدواجية المعايير". ولعل في سلوك الولايات³²

. فظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة إلى جانب ما تتمتع به من غنى مادي وتفوق اقتصادي وتكنولوجي وعسكري بارز ومميز، مقارنة بحلفائها وأصدقائها ومنافسي الأمم، جعلها تشعر بفراة عظمتها وقوتها وبما يمكن أن توفره لها هذه القوة من وضع

استثنائي. وفعلاً قامت باقتناص هذه الفرصة التاريخية والاستحواذ على استحقاقات وامتيازات هذه القوة التي لا تقهر وبدأت تفرض على الدول كافة وجهات نظرها وأولوية مصالحها مغيرة بذلك طبيعة علاقاتها السابقة بالدول الكبرى من حلفائها، التي قامت على الشراكة من جميع النواحي، وذلك تمهيداً لتنفيذ قانون القوة العاشمة» الذي تمتلك به زمام الأمور في العالم دون ضوابط أخلاقية أو قانونية³³

خاتمة:

ولم يكن هذا التغير إيجابياً، بل أن "النصر" الأمريكي في الحرب الباردة جعل الأمور أكثر صعوبة في تطبيق حلم والسون في الأمن الجماعي العالمي، يقول هنري كيسنجر. لم يتحقق الأمن والسلم الدوليين، فالأحادية القطبية تجاوزت الشلل في المؤسسات الدولية إلى تسخيرها لخدمة مصالحها دون معارضة ظنت بعض الحكومات أن الاستقرار قادم، فانخفضت الميزانيات العسكرية للجيش الأوروبية، وشاع حديث النهايات في التاريخ والجغرافيا والأيدولوجيا. كانت هذه الاستنتاجات متسارعة فاختلال التوازن الدولي لصالح هيمنة الإمبراطورية الأميركية أوقع العالم في فوضى، لأن قيادة الولايات المتحدة للعالم بقيت فوقية ومتكبرة.³⁴ وقد أثبتت الممارسة الدولية لمجلس الأمن في توقيع الجزاءات الدولية الإفراط فيها وبمعايير تكييف جديدة لمفهوم السلم و الأمن الدوليين، واتضح من خلالها الحقيقة من فرض جزاءات على ليبيا و العراق وتخليه عن دوره في أزمة البوسنة والهرسك، وهي كل في خدمة مصالح الدول الكبرى المهيمنة على مجلس الأمن.

6. قائمة المراجع:

- ¹ علي جميل حرب، نظام الجزاء الدولي، العقوبات الدولية ضد الدول والأفراد، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010، ص 482-483
- ² محمد الهاشمي، العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد، دار اسامة للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص 186 - 187
- ³ حمد سعادي، التدخل الإنساني في ظل النظام الدولي الجديد، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2016، ص 60.
- ⁴ علي جميل حرب، مرجع سابق، ص 486.
- ⁵ ممدوح علي محمد منيع، مشروعية قرارات مجلس الأمن في ظل القانون الدولي المعاصر، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مصر، 1996، ص 136.
- ⁶ معمر فيصل خولي، الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني، العربي للنشر والتوزيع، 2011، ص 140
- ⁷ قادري عبد العزيز، حقوق الانسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية المحتويات والآليات، دار هومة، الطبعة السادسة، الجزائر، 2008، ص 86.
- ⁸ طارق عبد العزيز حمدي، التقنين الدولي لجريمة إرهاب الدولة، دار الكتب القانونية، مصر، 2009، ص 381
- ⁹ عبد القادر زهير النقوزي، المفهوم القانوني لجرائم الارهاب الداخلي والدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008، ص 47
- ¹⁰ علي يوسف شكري، الارهاب الدولي في ظل النظام العالمي الجديد، ايتراك للطبع والنشر، مصر، 2007، ص 208.
- ¹¹ معمر فيصل خولي، مرجع سابق، ص 82.

- ¹² محمد يعقوب عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 128
- ¹³ امخلد اريخيس الطراونه، التدخل الإنساني العسكري لإحلال الديمقراطية وأبعاده القانونية والسياسية، مجلة الحقوق، الكويت، العدد 4، 2009، ص 408
- ¹⁴ ممدوح محمود مصطفى، مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 17، 1998، ص 40.
- ¹⁶ فرست سوفي، الوسائل القانونية لمجلس الأمن في تدويل النزاعات الداخلية وتسويتها - دراسة تحليلية تطبيقية - منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2013، ص 64-65
- ¹⁷ المرجع نفسه، ص 66.
- ¹⁸ سمية حماد، نادية عمراني، تدويل النزاعات المسلحة في أفريقيا عن طريق التدخل العسكري الأجنبي، دائرة البحوث والدراسات والقانونية والسياسية، المجلد (08)، العدد 01، 2024، ص 151.
- ¹⁹ فرست سوفي، مرجع سابق، ص 68
- ²⁰ سفيان لطيف علي، التعسف في استعمال حق النقض، ص 167.
- ²¹ عادل عبد الصاق، العقوبات السيبرانية: بين التأسيس والمشروعية في ضوء القانون الدولي، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني، مصر، 2022، ص 9.
- ²² علي جميل حرب، مرجع سابق، ص 496
- ²³ سمعان بطرس فرج الله، جدلية القوة والقانون في العلاقات القانونية الدولية المعاصرة، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، مصر، 2008، ص 330
- ²⁴ عبد الغفار عباس سليم، مستقبل العقوبات الدولية بالامم المتحدة، دار النهضة العربية، مصر، 2008، ص 166
- ²⁵ المرجع نفسه، ص 179.
- ²⁶ أبو عجيلة عامر سيف النصر، الجزاءات الاقتصادية الدولية بمنظمة الأمم المتحدة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص 109
- ²⁷ سفيان لطيف علي، مرجع سابق، ص 180.
- ²⁸ علي جميل حرب، مرجع سابق، ص 545.
- ²⁹ سمعان بطرس فرج الله، مرجع سابق، ص 444
- ³⁰ خولة محي الدين يوسف العقوبات الاقتصادية الدولية المتخذة من مجلس الأمن، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2013، ص 62.
- ³¹ ممدوح محمود مصطفى، مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 17، 1998، ص 44.
- ³² المرجع نفسه، ص 47

³³ سفيان لطيف علي ، التعسف في استعمال حق النقض في مجلس الأمن الدولي ، منشورات حلي الحقوقية ، الطبعة الاولى، لبنان، 2013، ص 165

³⁴ علي عبد الله فضل الله ، الحرب الشرعية والحرب المشروعة تبييم اداء مجلس الامن ، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2017، ص 144